المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 2, 2026, Pages: 794-812

Regional Repercussions of the Libyan Crisis and Their Impact on the Security of Arab and African Neighboring States: A Study of Political and Security Interactions Since 2011

Hamida Saleh Bouhfeitha *
Department of Political Science, Faculty of Economics, Omar Al-Mukhtar University, Al-Bayda, Libya
*Corresponding author: hameda.bohqaefa@omu.edu.ly

التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية وأثرها في أمن دول الجوار العربي والأفريقي: دراسة في التفاعلات السياسية والأمنية منذ عام 2011

حميدة صالح بوحقيفة *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا

Received: 04-09-2026; **Accepted:** 15-11-2026; **Published:** 23-11-2026

Abstract
This study examines the regional repercussions of the Libyan crisis since 2011 and their implications for the security of Libya's Arab and African neighbors. It analyzes the channels through which political and security threats have crossed borders, as well as their effects on threat perceptions, national-security priorities, and regional cooperation. The study draws primarily on Regional Security Complex Theory and employs descriptive-analytical, case-study, and comparative approaches to examine Libya's interactions with Egypt, Algeria, Tunisia, Sudan, Chad, and Niger. It finds that continuing institutional and security fragmentation in Libya has prolonged cross-border repercussions, particularly arms proliferation, the movement of armed actors, organized crime and smuggling networks, and pressures associated with irregular migration. The comparison also shows that neighboring states have adopted differentiated responses because of variations in threat perceptions, interests, institutional capacities, and external alignments, limiting the emergence of a unified regional response. Regional organizations have likewise faced constraints arising from political divisions, weak enforcement instruments, and overlapping international and regional initiatives. The study therefore proposes an integrated approach linking border security with efforts to address institutional fragility in Libya, unify political and security institutions, and strengthen coordination among neighboring states, regional organizations, and the United Nations.

Keywords: Libyan crisis, Regional security, Neighboring states, Armed groups, Irregular migration.

الملخص
تبحث هذه الدراسة في التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية منذ عام 2011 وانعكاساتها في أمن دول الجوار العربي والأفريقي، من خلال تحليل مسارات انتقال التهديدات السياسية والأمنية العابرة للحدود، وأثرها في إدراكات التهديد وأولويات الأمن القومي والتعاون الإقليمي. وتستند الدراسة إلى نظرية مركب الأمن الإقليمي، وتوظف المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة والمنهج المقارن لتحليل تفاعلات ليبيا مع مصر والجزائر وتونس والسودان وتشاد والنيجر. وتخلص الدراسة إلى أن استمرار الانقسام المؤسسي والأمني داخل ليبيا أسهم في إطالة أمد التداعيات العابرة للحدود، ولا سيما انتشار الأسلحة والمقاتلين، واتساع شبكات التهريب والجريمة المنظمة، وتفاقم ضغوط الهجرة غير النظامية. كما تكشف المقارنة عن تباين استجابات دول الجوار نتيجة اختلاف إدراكات التهديد والمصالح والقدرات المؤسسية والعلاقات الخارجية، بما حدّ من بناء استجابة إقليمية موحدة. وتبين الدراسة كذلك أن فعالية الأطر الإقليمية ظلت محدودة بسبب الانقسام السياسي وضعف أدوات التنفيذ وتداخل المبادرات الدولية والإقليمية. وتقترح الدراسة مقاربة متكاملة تربط أمن الحدود بمعالجة جذور الهشاشة المؤسسية في ليبيا، وتدعم توحيد المؤسسات السياسية والأمنية، وتعزز التنسيق بين دول الجوار والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية : الأزمة الليبية، الأمن الإقليمي، دول الجوار، الجماعات غير المسلحة، الهجرة غير النظامية.

مقدمة

أدت الأزمة الليبية منذ عام 2011 إلى انهيار مؤسسات الدولة وتعدد مراكز السلطة وانتشار الجماعات المسلحة، وتراجع القدرة على ضبط الحدود بما أسهم في انتقال آثارها إلى دول الجوار العربي والأفريقي عبر تدفقات السلاح والمقاتلين، واتساع شبكات التهريب والجريمة المنظمة، وتصاعد الهجرة غير النظامية والتنافس الخارجي. وقد دفعت هذه التداعيات دول الجوار إلى إعادة ترتيب أولوياتها السياسية والأمنية

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وتعزيز إجراءاتها الحدودية وتعاونها الاستخباراتي، غير أن تباين مصالحها وإدراكاتها للتهديد حال دون بناء استجابة إقليمية موحدة. ومن ثم، تتمثل مشكلة الدراسة في تفسير كيفية تحول الأزمة الليبية من نزاع داخلي إلى عامل مؤثر في الأمن الإقليمي، وتحليل العلاقة بين استمرار الانقسام داخل ليبيا وأنماط التفاعل السياسي والأمني لدول الجوار.

ثانيًا: تساؤلات الدراسة

من المشكلة السابقة ينبثق التساؤل الرئيس للدراسة والذي يتمثل في: كيف أثرت التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية منذ عام 2011 في أمن دول الجوار العربي والأفريقي، وما انعكاس ذلك على أنماط تفاعلاتها السياسية والأمنية؟ ومن هذا التساؤل الرئيس تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما العوامل التي أدت إلى انتقال آثار الأزمة الليبية من المستوى الداخلي إلى المجال الإقليمي؟
2. كيف أثرت الأزمة الليبية في إدراكات التهديد وأولويات الأمن القومي لدى دول الجوار العربي والأفريقي؟
3. ما أبرز مظاهر التداعيات الأمنية العابرة للحدود، ولا سيما انتشار الأسلحة، وتحرك الجماعات المسلحة، والجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية؟
4. إلى أي مدى تباينت استجابات مصر والجزائر وتونس والسودان وتشاد والنيجر تجاه الأزمة الليبية؟
5. كيف أثر التنافس الإقليمي والدولي في قدرة دول الجوار على صياغة استجابة سياسية وأمنية مشتركة؟
6. ما مدى فاعلية المنظمات الإقليمية في إدارة تداعيات الأزمة الليبية والحد من آثارها الأمنية؟
7. ما المتطلبات اللازمة لبناء مقاربة إقليمية متكاملة للتعامل مع التداعيات المستمرة للأزمة؟

ثالثًا: فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة للتحقق من صحة فرضية رئيسة مفادها أنه ***توجد علاقة طردية بين استمرار الانقسام السياسي والأمني وضعف مؤسسات الدولة في ليبيا وبين تصاعد التهديدات السياسية والأمنية العابرة للحدود التي تواجه دول الجوار العربي والأفريقي.*** ومن هذه الفرضية الرئيسة تنبثق فرضيات فرعية على النحو التالي:

1. كلما تراجعت قدرة الدولة الليبية على احتكار استخدام القوة وضبط حدودها، ازدادت تدفقات الأسلحة والمقاتلين واتسعت شبكات الجريمة المنظمة في دول الجوار .
2. تختلف سياسات دول الجوار تجاه الأزمة الليبية باختلاف إدراكاتها لمصادر التهديد وقدراتها المؤسسية ومصالحها الاقتصادية والجيوسياسية وتحالفاتها الخارجية .
3. أدى تباين مواقف دول الجوار من الأطراف الليبية إلى إضعاف فرص بناء استجابة إقليمية جماعية، وزيادة قدرة الفاعلين الخارجيين على التأثير في الأزمة .
4. ترتبط فاعلية المنظمات الإقليمية في إدارة الأزمة بمدى توافر التوافق السياسي بين الدول الأعضاء، وامتلاكها أدوات تنفيذية وآليات تنسيق مع الأمم المتحدة .
5. لا يمكن تحقيق أمن مستدام لدول الجوار من خلال سياسات تأمين الحدود وحدها من دون معالجة مصادر الهشاشة داخل ليبيا ودعم توحيد مؤسساتها السياسية والعسكرية والأمنية .

رابعًا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تفسير الطبيعة الإقليمية للأزمة الليبية والكشف عن آليات انتقال تداعياتها عبر الحدود، مع تحليل تأثيرها في سياسات الأمن القومي والسياسة الخارجية لدول الجوار العربي والأفريقي.

كما تسعى إلى رصد أبرز التهديدات السياسية والأمنية الناتجة عن استمرار الصراع والانقسام المؤسسي في ليبيا، ومقارنة استجابات دول الجوار وتفسير أسباب التباين بينها، إلى جانب تقييم أدوار جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وغيرها من الأطر الإقليمية في إدارة الأزمة.

كذلك تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التدخلات الإقليمية والدولية في البيئة الأمنية المحيطة بليبيا، وصولًا إلى تقديم تصور لمقاربة إقليمية أكثر تكاملًا وفاعلية في التعامل مع التداعيات المستقبلية للأزمة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

خامسًا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من سعيها إلى الربط بين ثلاثة مستويات للتحليل؛ المستوى الداخلي الليبي، ومستوى دول الجوار، ومستوى النظام الإقليمي والدولي. كما تسهم في توظيف نظرية مركب الأمن الإقليمي في تفسير حالة تطبيقية تتداخل فيها التهديدات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإنسانية.

أما على المستوى التطبيقي، فإن الدراسة تسعى إلى تقديم تحليل يمكن أن يفيد صانعي السياسات في تطوير آليات التعاون الحدودي والأمني وتحسين التنسيق بين دول الجوار، وربط جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية بعملية بناء الدولة الليبية وتوحيد مؤسساتها.

سادسًا: مناهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لا سيما في رصد تطورات الأزمة الليبية، وتحديد مظاهر تداعياتها السياسية والأمنية، وتحليل انعكاساتها على دول الجوار منذ عام 2011. وبجانب ذلك، تعتمد الباحثة على منهج دراسة الحالة، حيث تتعامل مع الأزمة الليبية بوصفها حالة لنزاع داخلي تحول إلى أزمة إقليمية مركبة، يمكن من خلالها تحليل ظاهرة انتقال التهديدات من الدول الهشة إلى محيطها الجغرافي. كما تستخدم الباحثة المنهج المقارن للمقارنة بين استجابات دول الجوار، مع التركيز على مصر والجزائر وتونس بوصفها دول الجوار العربي، والسودان وتشاد والنيجر بوصفها دول الجوار الأفريقي.

سابعًا: حدود الدراسة

تتركز الحدود الموضوعية للدراسة على التداعيات السياسية والأمنية للأزمة الليبية، بما يشمل تحولات سياسات دول الجوار، والعلاقات السياسية والتنسيق الإقليمي، وانتشار الأسلحة والجماعات المسلحة، والإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب، وأمن الحدود، والهجرة غير النظامية بوصفها قضية أمنية وإنسانية عابرة للحدود، بالإضافة إلى التدخلات الإقليمية والدولية.

وفيما يخص الحدود الزمنية، فإن الدراسة تمتد من عام 2011، باعتباره نقطة بداية الأزمة وانهيار جانب كبير من المؤسسات الأمنية الليبية، حتى نهاية فترة جمع المادة العلمية وتحديث المؤشرات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

أما على الصعيد المكاني، فإن الدراسة تشمل ليبيا ودول جوارها البري: مصر، والسودان، وتشاد، والنيجر، والجزائر، وتونس. كما تمتد، عند الضرورة التحليلية، إلى منطقة الساحل والصحراء والبحر المتوسط باعتبارهما مجالين رئيسين لانتقال تداعيات الأزمة.

ثامنًا: الإطار النظري

نظرية الأمن المركب

تستند الدراسة بصورة أساسية إلى نظرية مركب الأمن الإقليمي، التي ترى أن أمن الدول المتجاورة يرتبط بدرجة تجعل تحليل أمن دولة واحدة بمعزل عن محيطها أمرًا غير كافٍ. فالتهديدات الأمنية تنتقل غالبًا عبر المسافات القريبة، وتتداخل إدراكات الأمن والتهديد بين الدول التي تنتمي إلى نطاق جغرافي واحد.

وتلائم النظرية الحالة الليبية؛ لأن انهيار المؤسسات الأمنية داخل ليبيا لم يؤثر في ليبيا وحدها، وإنما أعاد تشكيل البيئة الأمنية لشمال أفريقيا ومنطقة الساحل، ودفع الدول المجاورة إلى تعديل سياساتها وتحالفاتها وإجراءاتها الدفاعية.

مفهوم الارتدادات الإقليمية للنزاعات الداخلية

يقصد بالارتدادات الإقليمية انتقال الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية لنزاع داخلي إلى الدول المجاورة عبر مجموعة من القنوات مثل انتقال الأسلحة والمقاتلين، وتدفقات اللاجئين والمهاجرين، ونشاط التنظيمات المسلحة والشبكات القبلية والاجتماعية العابرة للحدود، والتدخلات الخارجية ودعم الأطراف المحلية، بالإضافة إلى اضطراب التجارة والطاقة والأسواق الحدودية. وتتعامل الدراسة مع هذه الارتدادات بوصفها متغيرًا وسيطًا يربط بين ضعف الدولة الليبية وتحولات البيئة الأمنية لدول الجوار.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتداعيات الإقليمية والأمن الإقليمي

تتطلب دراسة التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية تحديدًا دقيقًا للمفاهيم التي تستند إليها، ولا سيما أن هذه الأزمة لم تعد منذ سنواتها الأولى حدثًا داخليًا يمكن تفسيره في حدود الدولة الليبية، بل تحولت إلى أزمة ممتدة ومتعددة المستويات، تداخلت فيها أزمة الشرعية السياسية مع ضعف مؤسسات الدولة وتعدد مراكز القوة المسلحة واختراق الحدود وتنافس القوى الإقليمية والدولية. وقد انعكس ذلك على البيئة الأمنية في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، وأعاد تشكيل إدراكات التهديد وأولويات السياسة الأمنية والخارجية لدى الدول المجاورة.

أولًا: مفهوم الأزمة الليبية ومراحل تطورها منذ عام 2011

يشير مفهوم الأزمة إلى حالة من الاضطراب الحاد تهدد بنية النظام القائم وقدرته على أداء وظائفه الأساسية، وتفرض على الفاعلين اتخاذ قرارات في بيئة تتسم بعدم اليقين وضيق البدائل وتصاعد المخاطر. غير أن الأزمة الليبية تجاوزت مفهوم الأزمة المؤقتة أو الظرفية؛ إذ تحولت منذ عام 2011 إلى أزمة ممتدة ارتبطت بتراجع قدرة الدولة على احتكار استخدام القوة، وانقسام مؤسسات الحكم، وتعدد مصادر الشرعية، وانتشار الفاعلين المسلحين من غير الدول، وتزايد التأثير الخارجي في التفاعلات الداخلية[1]. وبهذا المعنى، لا تقتصر الأزمة الليبية على المواجهات المسلحة التي أعقبت الاحتجاجات ضد نظام معمر القذافي، وإنما تشمل مجمل التحولات السياسية والمؤسسية والأمنية التي أدت إلى تفكك السلطة المركزية، وتعثر بناء مؤسسات انتقالية مستقرة، وانقسام الهياكل التشريعية والتنفيذية والعسكرية.

كما تشمل تحول ليبيا إلى ساحة تتقاطع فيها مصالح محلية وإقليمية ودولية، بحيث أصبح مسار التسوية مرتبطًا بعوامل تتجاوز توازنات القوى الليبية الداخلية. وقد اكتسبت الأزمة بُعدًا دوليًا مبكرًا مع اعتماد مجلس الأمن القرار رقم 1970 في 26 فبراير 2011، الذي فرض حظرًا على توريد السلاح واتخذ تدابير أخرى بحق النظام الليبي، ثم القرار رقم 1973 في 17 مارس من العام نفسه، الذي أذن باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين وفرض منطقة حظر جوي. وبعد سقوط النظام، أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بموجب القرار رقم 2009 الصادر في 16 سبتمبر 2011، بهدف مساعدة السلطات الانتقالية على استعادة الأمن وتعزيز سيادة القانون ودعم العملية السياسية[2]. وفي هذا الإطار، يمكن تقسيم تطور الأزمة الليبية منذ عام 2011 إلى ثلاث مراحل رئيسة:

1) مرحلة انهيار النظام وتعثر الانتقال السياسي: 2011–2013

بدأت المرحلة الأولى بانهيار النظام السياسي السابق وتفكك جانب كبير من الأجهزة العسكرية والأمنية، وما ترتب على ذلك من انتشار السلاح وصعود التشكيلات المسلحة المحلية. ورغم إجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012، التي عُدت خطوة مهمة في مسار الانتقال السياسي، فإن المؤسسات الجديدة لم تتمكن من فرض سلطة موحدة على كامل الأراضي الليبية أو إخضاع التشكيلات المسلحة[3].

واتسمت هذه المرحلة بازدواجية واضحة بين بناء مؤسسات سياسية انتقالية من ناحية، واستمرار مراكز القوة المسلحة خارج سيطرة الدولة من ناحية أخرى. وأسهم الاعتماد على التشكيلات المسلحة في توفير الأمن وحماية المنشآت في ترسيخ بنيات أمنية هجينة، يصعب فيها الفصل بين المؤسسات الرسمية والفاعلين المسلحين غير النظاميين. كما أدى غياب توافق وطني بشأن شكل النظام السياسي وتوزيع السلطة والموارد إلى إضعاف المسار الانتقالي.

---

[1] يوسف أحمد أبو فارة، ***إدارة الأزمات: مدخل متكامل*** (الأردن: الإثراء للنشر والتوزيع، 2009)، ص 32؛ حمدان محمد الطيب، ***محاضرات في مقياس الأزمات الدولية*** (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2025)، ص14.

[2] United Nations Security Council (UNSC), "Resolution 1970 (2011)," S/RES/1970 (February 26, 2011). UNSC, "Resolution 1973 (2011)," S/RES/1973 (March 17, 2011). UNSC, "Resolution 2009 (2011)," S/RES/2009 (September 16, 2011).

[3] المرجع نفسه.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2) مرحلة الانقسام المؤسسي وتدويل الصراع: 2014–2020

شكل عام 2014 نقطة تحول جوهرية في مسار الأزمة، إذ تصاعدت المواجهات المسلحة وانقسمت المؤسسات السياسية بين سلطات متنافسة في شرق البلاد وغربها. وقد أدى هذا الانقسام إلى إضعاف قدرة المؤسسات المركزية على إدارة المجال الأمني والاقتصادي، وفتح المجال أمام الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين للتأثير في مسار الصراع.

وفي هذه المرحلة، أصبحت ليبيا بصورة متزايدة ساحة لتنافس القوى الخارجية، وتداخلت الحرب الأهلية مع التدخلات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية الخارجية. وأسهم ذلك في تحويل الصراع من نزاع داخلي على السلطة إلى صراع متعدد المستويات، تتفاعل فيه الحسابات المحلية مع المصالح الإقليمية والدولية[1].

كما شهدت هذه المرحلة توسع نشاط التنظيمات المسلحة والإرهابية، وفي مقدمتها تنظيم داعش، الذي تمكن من السيطرة على مدينة سرت ومناطق أخرى قبل أن يفقد سيطرته الإقليمية المباشرة. وفي المقابل، أدى اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020 إلى الحد من العمليات العسكرية واسعة النطاق، وفتح المجال أمام مرحلة جديدة اتسمت بمحاولات إعادة بناء المسار السياسي.

3) مرحلة وقف إطلاق النار والانقسام السياسي المستمر: 2021–2026

مثّل وقف إطلاق النار المعلن في أكتوبر 2020 تحولًا مهمًا في البيئة الأمنية الليبية، إلا أنه لم يؤدِ بصورة تلقائية إلى إنهاء الانقسام المؤسسي. فقد استمر التنافس حول السلطة التنفيذية والانتخابات وتوزيع الموارد، كما ظلت المؤسسة العسكرية منقسمة، واستمرت الجماعات المسلحة في امتلاك قدرات مستقلة عن المؤسسات الوطنية الموحدة. وفي فبراير 2021، أُنشئت السلطة التنفيذية المؤقتة الموحدة، إلا أن الانتخابات الوطنية التي كان مقررًا إجراؤها في ديسمبر من العام نفسه لم تُجرَ، واستمر الانقسام السياسي في صور مختلفة خلال السنوات التالية.

وبذلك انتقلت الأزمة من نمط الحرب المفتوحة إلى نمط أكثر تعقيدًا يجمع بين التنافس السياسي، والانقسام المؤسسي، والتهدئة العسكرية النسبية، واستمرار النفوذ الخارجي. ولا يعني انخفاض مستوى القتال بالضرورة انتهاء التداعيات الإقليمية؛ إذ إن استمرار الانقسام المؤسسي وضعف الرقابة على الحدود وبقاء الجماعات المسلحة والمقاتلين الأجانب أبقى قنوات انتقال التهديدات إلى دول الجوار قائمة[2].

ثانيًا: مفهوم الارتدادات الإقليمية للنزاعات الداخلية

يقصد بالارتدادات الإقليمية انتقال الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية لنزاع داخلي إلى الدول المجاورة عبر مجموعة من القنوات، مثل انتقال الأسلحة والمقاتلين، وتدفقات اللاجئين والمهاجرين، ونشاط التنظيمات المسلحة، والشبكات القبلية والاجتماعية العابرة للحدود، والتدخلات الخارجية ودعم الأطراف المحلية، بالإضافة إلى اضطراب التجارة والطاقة والأسواق الحدودية. وتتعامل الدراسة مع هذه الارتدادات بوصفها متغيرًا وسيطًا يربط بين ضعف الدولة الليبية وتحولات البيئة الأمنية لدول الجوار.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في الحالة الليبية؛ لأن الحدود البرية الواسعة التي تربط ليبيا بمصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر وتونس تجعل انتقال آثار الصراع أكثر سهولة، في حين تفرض الطبيعة الصحراوية والجغرافية لهذه الحدود قيودًا كبيرة على قدرة الدول على إحكام السيطرة عليها. ولا يعني ذلك أن كل مشكلة أمنية تظهر في دول الجوار يمكن إرجاعها مباشرة إلى الأزمة الليبية؛ إذ تتفاعل التداعيات الليبية مع عوامل داخلية وتاريخية خاصة بكل دولة، بما في ذلك ضعف المؤسسات، والنزاعات المحلية، والهشاشة الاقتصادية، والتوترات الاجتماعية، والنشاط السابق للجماعات المسلحة. ومن ثم، فإن العلاقة الأدق تتمثل في أن الأزمة الليبية وفرت بيئة إضافية لتراكم المخاطر، وأتاحت موارد ومسارات جديدة أمام جماعات وشبكات كانت موجودة أصلًا في بعض البيئات الإقليمية.

[1] Karim Mezran and Elissa Miller, ***Libya: From Intervention to Proxy War*** (Washington, DC: Atlantic Council, 2017).

[2] UNSC, ***Final Report of the Panel of Experts on Libya*, S/2026/224** (New York: United Nations, March 24, 2026).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المبحث الثاني: التداعيات السياسية والإقليمية للأزمة الليبية

لم تقتصر آثار الأزمة الليبية على المجال الأمني، وإنما امتدت إلى العلاقات السياسية بين دول الجوار، وإلى أنماط التعاون الإقليمي وإلى طبيعة تفاعل هذه الدول مع القوى الدولية المنخرطة في الأزمة. وقد أدت الأزمة إلى إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية لدول الجوار، بحيث أصبحت وحدة ليبيا واستقرارها والحفاظ على أمن الحدود جزءًا من حساباتها الأمنية والاستراتيجية. كما أدت إلى ظهور أنماط جديدة من التنسيق، بعضها ثنائي وبعضها ثلاثي، في ظل محدودية قدرة المنظمات الإقليمية الأوسع على إدارة الأزمة.

أولًا: التداعيات على مصر

تمثل ليبيا بالنسبة إلى مصر حالة خاصة من حيث طول الحدود البرية، والتداخل الاقتصادي والاجتماعي، وأهمية الأمن في المنطقة الغربية المصرية. وقد ركزت السياسة المصرية تجاه الأزمة على مجموعة من الأهداف المتداخلة، في مقدمتها منع انتقال التهديدات المسلحة إلى الأراضي المصرية، والحفاظ على وحدة الدولة الليبية، ودعم بناء مؤسسات أمنية وعسكرية موحدة، والتعامل مع القوى الليبية التي رأت القاهرة أنها قادرة على المساهمة في تحقيق الاستقرار. كما ارتبط الموقف المصري بالخشية من أن يؤدي استمرار الفوضى في ليبيا إلى تحويل الحدود الغربية إلى مجال لحركة الأسلحة والجماعات المسلحة وشبكات التهريب .ومن ناحية أخرى، اكتسب الملف الليبي أهمية اقتصادية بالنسبة إلى مصر، نتيجة ارتباطه بحركة العمالة والتجارة والطاقة وإعادة الإعمار. ولذلك لم يكن التعامل المصري مع الأزمة قائمًا على البعد العسكري وحده، وإنما جمع بين التحرك الدبلوماسي والأمني والسياسي.

وقد شاركت مصر في عدد من مسارات الوساطة والاجتماعات المتعلقة بالتسوية السياسية، كما استضافت لقاءات بين الأطراف الليبية، ودعمت مسارات تستهدف توحيد المؤسسات الليبية. وتكشف الحالة المصرية أن أمن الحدود لا يمكن فصله عن طبيعة التسوية السياسية داخل ليبيا؛ فكلما استمر الانقسام الداخلي، ظلت احتمالات انتقال التهديدات عبر الحدود قائمة، وهو ما يفسر استمرار الاهتمام المصري بالمسار السياسي إلى جانب الإجراءات الأمنية.

ثانيًا: التداعيات على الجزائر

تختلف المقاربة الجزائرية عن المقاربة المصرية في بعض أدواتها، وإن اشتركت معها في التأكيد على وحدة الدولة الليبية ورفض تفككها. وقد ارتبط الاهتمام الجزائري بالأزمة بعدة اعتبارات، في مقدمتها أمن الحدود الجنوبية والشرقية، ومخاطر انتشار الأسلحة والجماعات المسلحة، وتداعيات الأزمة على منطقة الساحل. وتاريخيًا، اتسم الموقف الجزائري بالحذر تجاه التدخل العسكري الخارجي في ليبيا، مع التأكيد على أولوية الحل السياسي والحوار بين الأطراف الليبية. وقد سعت الجزائر إلى الحفاظ على قنوات اتصال مع أطراف متعددة، وشاركت في جهود الوساطة الإقليمية والدولية. فقد ارتبطت الأزمة الليبية بصورة مباشرة بمفهوم الأمن القومي الجزائري، لا باعتبارها تهديدًا عسكريًا مباشرًا فقط، وإنما باعتبارها مصدرًا لتهديدات مركبة تشمل الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب وانتشار الأسلحة والهجرة غير النظامية[1].

ثالثًا: التداعيات على تونس

تأثرت تونس بالأزمة الليبية بصورة مباشرة نتيجة القرب الجغرافي والتداخل الاقتصادي والاجتماعي الكبير بين البلدين. وقد وضعت الأزمة تونس أمام معضلة مزدوجة؛ فمن ناحية، يتعين عليها تعزيز أمن الحدود ومنع تسلل الجماعات المسلحة والأسلحة، ومن ناحية أخرى، تمثل الحركة التجارية عبر الحدود مصدرًا اقتصاديًا مهمًا للمجتمعات الحدودية. ولهذا اتسمت السياسة التونسية بدرجة أكبر من الحساسية تجاه الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأي تشديد أمني على المعابر الحدودية. كما اضطرت تونس إلى تطوير تعاون أمني مع ليبيا ومع دول الجوار الأخرى، بالتوازي مع مشاركتها في المسارات السياسية الرامية إلى إنهاء

[1] هبري سحنين وميلود ولد الصديق، «الأزمة في ليبيا وأثرها على الأمن القومي الجزائري»، ***مجلة الدراسات الحقوقية*** 8، العدد 1 (2021): 469–492؛ محمد أمين بلماحي وعبد الحكيم بن بختي، «تهديدات بناء الأمن الوطني الجزائري في ظل الأزمة الليبية»، ***السياسة العالمية*** 7، العدد 2 (2023): 817–830 .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الصراع. وقد أدى استمرار الأزمة إلى جعل الحدود التونسية–الليبية مجالًا تتداخل فيه الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والإنسانية، وهو ما يعكس الطبيعة المركبة للارتدادات الإقليمية للأزمة.

رابعًا: التداعيات على السودان وتشاد والنيجر

نتيجة لتداخل الحدود الصحراوية وشبكات التجارة التقليدية والحركة القبلية، إضافة إلى هشاشة بعض المؤسسات الأمنية في منطقة الساحلن فقد تعمقت تداعيات الأزمة الليبية على كل من السودان وتشاد والنيجر. فقد كان انتشار الأسلحة أحد أهم مسارات انتقال التداعيات إلى منطقة الساحل، خصوصًا بعد انهيار نظام القذافي عام 2011، حيث أضاف تدفق الأسلحة والمقاتلين من ليبيا موردًا جديدًا إلى بيئة أمنية هشة أصلًا، وساعد بعض الجماعات المسلحة على زيادة قدراتها القتالية. وقد خلص سكوت شو إلى أن الصراع الليبي أسهم عبر آليات الانتشار والتصعيد في الأزمة المالية، ولا سيما من خلال عودة مقاتلين وأسلحة من ليبيا، مع التأكيد على أن التطورات الليبية لم تكن السبب الوحيد للنزاع، بل تفاعلت مع جذور محلية سابقة[1]، وهو ما يحول دون الوقوع في تفسير أحادي المصدر لعدم الاستقرار في الساحل.

وفي حالة تشاد، ارتبط الأمن الليبي بالأوضاع الداخلية التشادية من خلال الحركة عبر الحدود وشبكات الجماعات المسلحة والروابط القبلية، فضلًا عن تأثير الصراع الليبي في أسواق السلاح ومسارات التهريب. أما النيجر، فقد تأثرت بصورة خاصة بالانتشار الإقليمي للأسلحة والجماعات المسلحة وشبكات التهريب، إلى جانب ارتباطها الجغرافي المباشر بجنوب ليبيا. وهو ما يعني أن الأزمة الليبية لم تُنتج منظومة أمنية إقليمية جديدة بالكامل، وإنما تفاعلت مع منظومات قائمة وأعادت تشكيل بعضها.

بشكل عام، فقد أدت الأزمة الليبية إلى إعادة تشكيل العلاقات بين دول الجوار ليس فقط نتيجة التهديدات الأمنية، وإنما أيضًا بسبب اختلاف مواقف هذه الدول من الأطراف الليبية ومن القوى الخارجية. فقد تبنت مصر والجزائر وتونس، في مراحل مختلفة، آليات للتنسيق الثلاثي بهدف دعم التسوية السياسية ومناقشة القضايا الأمنية المرتبطة بالأزمة. وقد مثل ذلك نمطًا من الدبلوماسية المصغرة، أي اعتماد عدد محدود من الدول الأكثر تأثرًا بالأزمة على ترتيبات مرنة للتشاور بدل انتظار توافق شامل داخل المنظمات الإقليمية الأوسع. كما أسهمت الأزمة في إضعاف نمط التعاون المغاربي التقليدي. فبدل أن يتولى اتحاد المغرب العربي إدارة أزمة تقع في إحدى دوله المؤسسة، انتقلت المبادرة إلى الترتيبات الثنائية والثلاثية نتيجة الجمود السياسي والمؤسسي للاتحاد. وفي الوقت نفسه، أعادت الأزمة ربط شمال أفريقيا بمنطقة الساحل على نحو أكثر كثافة. فحركة الجماعات المسلحة وشبكات التهريب والتدخلات الخارجية جعلت أمن ليبيا متداخلًا مع أزمات مالي والنيجر وتشاد والسودان.

خامسا. أدوار المنظمات الإقليمية وحدود فاعليتها

مثلت الأزمة الليبية اختبارًا لقدرة المنظمات الإقليمية على إدارة نزاع داخلي ذي تداعيات عابرة للحدود، وقد انخرطت جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي واتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء بدرجات متفاوتة، لكن أدوارها تأثرت بمدى توافق الدول الأعضاء، وتوافر الأدوات التنفيذية، وعلاقتها بالأمم المتحدة والقوى الدولية.

1) جامعة الدول العربية

لعبت جامعة الدول العربية دورًا بارزًا في المرحلة الأولى من الأزمة. ففي مارس 2011 أصدر مجلس الجامعة القرار رقم 7360، الذي دعا مجلس الأمن إلى فرض منطقة حظر جوي واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين، ونُقل القرار إلى مجلس الأمن في الوثيقةS/2011/137 ، وقد أسهم هذا الموقف في توفير غطاء إقليمي مهم لاعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1973.[2] ويرى لوك غالنفيل أن موافقة المنظمات الإقليمية، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية، كانت عاملًا أساسيًا في انتقال مجلس الأمن من الاعتماد

[1] Scott Shaw, "Fallout in the Sahel: The Geographic Spread of Conflict from Libya to Mali," ***Canadian Foreign Policy Journal*** **19**, no. 2 (2013): 199–210.

[2] League of Arab States, "**Resolution 7360 of 12 March 2011**," annexed to Letter dated March 14, 2011, S/2011/137

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الحصري على موافقة الدولة المعنية إلى اعتبار الموافقة الإقليمية مصدرًا للشرعية عند اتخاذ تدابير لحماية المدنيين[1].

ومع ذلك، تراجع تأثير الجامعة بعد سقوط النظام السابق، إذ انتقلت إدارة العملية السياسية بدرجة كبيرة إلى الأمم المتحدة والدول الكبرى، حيث اقتصر دور الجامعة في المراحل اللاحقة على دعم المسار الأممي، وتأكيد وحدة ليبيا وسيادتها، والمشاركة في الاجتماعات والآليات التنسيقية. كما حد انقسام الدول العربية بشأن الأطراف الليبية والتدخلات الخارجية من قدرة الجامعة على تقديم مبادرة مستقلة أو استخدام أدوات جماعية فعالة. ومن ثم، تميز دور الجامعة بمرحلتين متباينتين: مرحلة أولى امتلكت فيها تأثيرًا سياسيًا واضحًا في إضفاء الشرعية الإقليمية على التحرك الدولي، ومرحلة لاحقة أصبحت فيها إطارًا دبلوماسيًا داعمًا للمسارات الأخرى، من دون امتلاك قدرة تنفيذية كافية لفرض التسوية أو الحد من تدخل بعض أعضائها في الصراع.

2) الاتحاد الأفريقي

تعامل الاتحاد الأفريقي مع الأزمة باعتبارها قضية أفريقية تهدد أمن القارة ومنطقة الساحل، ففي 10 مارس 2011 أعلن تشكيل اللجنة رفيعة المستوى الخاصة بليبيا، التي ضمت عددًا من رؤساء الدول الأفريقية، وسعت إلى وقف القتال وحماية المدنيين وإطلاق عملية سياسية. كما أجرت اللجنة اتصالات وزيارات إلى ليبيا خلال الأشهر الأولى من الأزمة[2].

وقد اختلفت مقاربة الاتحاد عن مقاربة جامعة الدول العربية؛ إذ فضل الحل السياسي ورفض الاعتماد الأساسي على القوة العسكرية، وتوضح دراسة إيكي أوموروغبي أن الاتحاد الأفريقي عارض المسار العسكري وركز على الوساطة، لكن موقفه تأثر بضعف الإرادة السياسية الداخلية وبمحدودية قدرته على مواجهة النظام الليبي أو فرض تسوية على الأطراف[3]. وقد أدى غياب موقف أفريقي موحد وضعف الأدوات التنفيذية إلى الحد من تأثير الاتحاد في مسار عام 2011.

غير أن الاتحاد واصل لاحقًا دوره في ملف المصالحة الوطنية، من خلال اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى برئاسة رئيس جمهورية الكونغو. وقد تمثلت القيمة المضافة لدور الاتحاد في تركيزه على المصالحة الوطنية، وعلى ارتباط الاستقرار الليبي بأمن الساحل والقارة. إلا أن فعاليته تعتمد على التنسيق مع الأمم المتحدة وعلى استعداد القوى الليبية والدولية لمنحه دورًا أكبر، إذ لا يمتلك الاتحاد بمفرده أدوات كافية لتنفيذ الاتفاقات أو ضبط التدخلات الخارجية.

3) اتحاد المغرب العربي

كان من المتوقع أن يضطلع اتحاد المغرب العربي بدور رئيس في الأزمة، بالنظر إلى أن ليبيا دولة مؤسسة فيه، وأن معظم دوله تأثرت مباشرة بتداعيات الصراع. ويضم الاتحاد الجزائر وليبيا والمغرب وتونس وموريتانيا، وقد أُنشئ بموجب معاهدة مراكش عام 1989 بهدف تعزيز التعاون والتكامل السياسي والاقتصادي بين دول المغرب العربي[4].

لكن الاتحاد لم يتمكن من بلورة استجابة مؤسسية مؤثرة تجاه الأزمة الليبية، بسبب الجمود الذي أصاب هياكله والخلافات السياسية بين أعضائه، وفي مقدمتها الخلاف الجزائري المغربي، وهو ما انعكس على انتقال إدارة الملف إلى آليات أصغر، مثل التنسيق المصري الجزائري التونسي، أو الترتيبات الثلاثية التي تضم الجزائر وتونس وليبيا، وهو ما يوضح القرب الجغرافي والمصالح المشتركة لا يكفيان لإنتاج فاعلية إقليمية ما لم يتوافر حد أدنى من التوافق السياسي وآليات منتظمة لاتخاذ القرار وتنفيذ السياسات.

---

[1] Luke Glanville, "Intervention in Libya: From Sovereign Consent to Regional Consent," ***International Studies Perspectives*** 14, no. 3 (2013): 325–342.

[2] African Union, "**The African Union Announces the Composition of the Ad Hoc High-Level Committee on Libya**," March 10, 2011.

[3] Eki Yemisi Omorogbe, "The African Union, Responsibility to Protect and the Libyan Crisis," ***Netherlands International Law Review,*** Vol 59, No. 2 (2012): 141–163.

[4] اتحاد المغرب العربي، اتفاقية مراكش، 17 فبراير 1989.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4) تجمع دول الساحل والصحراء

يضم تجمع دول الساحل والصحراء عددًا واسعًا من الدول الأفريقية، من بينها ليبيا ومصر وتونس والسودان وتشاد والنيجر، ويضع التعاون السياسي والأمن والسلام والتنمية ضمن اختصاصاته. كما يمتلك مجلسًا دائمًا للسلم والأمن وإدارة مختصة بالتعاون السياسي والسلام والأمن[1].

ومع ذلك، لم يظهر التجمع بوصفه فاعلًا قياديًا في إدارة الأزمة الليبية، رغم أن ليبيا كانت من الدول المؤسسة له وأن عددًا كبيرًا من أعضائه تأثر بانتشار السلاح والجماعات المسلحة وعدم الاستقرار في الساحل. وهو ما يمكن تفسيره باتساع العضوية، وضعف الموارد والقدرات التنفيذية، وتداخل اختصاصاته مع الاتحاد الأفريقي والتجمعات الإقليمية الأخرى.

المبحث الثالث: التنافس الإقليمي والدولي ومستقبل الأمن الإقليمي

مثّلت الأزمة الليبية منذ عام 2011 نموذجًا واضحًا لتحول النزاعات الداخلية إلى أزمات ذات أبعاد إقليمية ودولية متشابكة. فمع انهيار النظام السابق وتعثر عملية بناء المؤسسات، لم يعد تطور الصراع محكومًا بتوازنات القوى المحلية وحدها، وإنما أصبح مرتبطًا بمصالح وتدخلات مجموعة من القوى الإقليمية والدولية التي رأت في ليبيا مجالًا لتحقيق أهداف أمنية وجيوسياسية واقتصادية تتجاوز حدود الدولة الليبية. وتزايدت حدة هذا البُعد بصورة خاصة منذ الانقسام السياسي والمؤسسي عام 2014، ثم بلغت مستويات أكثر وضوحًا خلال المواجهات العسكرية حول طرابلس بين عامي 2019 و2020، عندما تداخل الدعم العسكري الخارجي مع الصراع المحلي بصورة جعلت الأدبيات تصف الحالة الليبية بأنها اتخذت خصائص "الحرب بالوكالة"[2]. ولم يؤدِّ التدخل الخارجي إلى إعادة تشكيل موازين القوى داخل ليبيا فقط، بل انعكس أيضًا على سياسات دول الجوار، وحدَّ من قدرتها على صياغة موقف موحد تجاه الأزمة. فقد اختلفت هذه الدول في تقديرها لتهديدات التدخل الخارجي وللأطراف الليبية التي ينبغي التعامل معها، كما تباينت علاقاتها بالقوى الدولية والإقليمية المنخرطة في الساحة الليبية. ومن ثم، أصبح التنافس الخارجي جزءًا من بنية الأزمة، وليس مجرد عامل ظرفي يضاف إليها. وفي الوقت ذاته، أظهرت التطورات اللاحقة لاتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020 استمرار صعوبة فصل المسار الداخلي عن البيئة الدولية؛ إذ نص الاتفاق على خروج جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب ثم تبعته خطة عمل في أكتوبر 2021 للانسحاب التدريجي والمتوازن والمتزامن للقوات الأجنبية والمقاتلين والمرتزقة، غير أن التنفيذ الكامل لهذا المسار ظل متعثرًا[3]. ويناقش هذا المبحث كيفية تدويل الأزمة وتحول ليبيا إلى ساحة للتنافس الخارجي وأثر التدخلات في سياسات دول الجوار، والعوامل التي تعوق بناء مقاربة إقليمية مشتركة.

أولا. تدويل الأزمة وتحول ليبيا إلى ساحة للتنافس الخارجي

يمكن التمييز بين مرحلتين رئيستين في تدويل الأزمة الليبية. ارتبطت المرحلة الأولى بالتدخل العسكري الدولي عام 2011 عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973، بينما ارتبطت المرحلة الثانية بانتقال التدخل الخارجي من إطار دولي متعدد الأطراف إلى تدخّلات تنافسية من جانب دول وقوى مختلفة دعمت أطرافًا ليبية متعارضة. ففي المرحلة الأولى، أدى التدخل العسكري الذي قاده حلف شمال الأطلسي عام 2011 إلى

[1] تجمع دول الساحل والصحراء، الهياكل والمؤسسات، https://www.pacci.org/the-community-of-sahel-saharan-states-cen-sad/

[2] شيطر محمد بوزيدي، أبعاد التداخل الخارجي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا ، **حوليات جامعة الجزائر**، عدد 3، 2017، ص 182.

[3] United Nations Support Mission in Libya, "UNSMIL Welcomes Agreement between Libyan Parties on Permanent Country-Wide Ceasefire Agreement," October 23, 2020؛ United Nations Support Mission in Libya, "United Nations Welcomes the JMC's Signing of Action Plan for the Withdrawal of Mercenaries, Foreign Fighters and Foreign Forces," October 8, 2021.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تغيير ميزان القوى الداخلي والإسهام في سقوط النظام السابق، إلا أن نهاية العمليات العسكرية لم تتبعها عملية دولية متكاملة لإعادة بناء مؤسسات الدولة والأجهزة العسكرية والأمنية.[1]

لكن ذلك لا يعني ردُّ جميع مظاهر فشل الانتقال الليبي إلى تدخل عام 2011؛ إذ أسهمت عوامل داخلية متعددة في الأزمة من بينها هشاشة المؤسسات وضعف التوافق على قواعد المرحلة الانتقالية والتنافس المحلي والقبلي، بالإضافة إلى تعدد الجماعات المسلحة. إلا أن البيئة التي أعقبت التدخل فتحت المجال أمام أنماط لاحقة من التدخل الخارجي مع تفاقم الصراع الداخلي.

وقد بدأت المرحلة الثانية بصورة أكثر وضوحًا بعد الانقسام السياسي عام 2014، حين أصبحت الأطراف الليبية المتنافسة تعتمد بدرجات مختلفة على الدعم الخارجي. ومع توسع العمليات العسكرية لم تعد التدخلات مقتصرة على المساندة السياسية والدبلوماسية بل شملت نقل الأسلحة والمعدات والتدريب والتمويل والدعم اللوجستي واستخدام المقاتلين الأجانب والفاعلين العسكريين غير النظاميين. وقد كشفت تقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن على امتداد السنوات الماضية تعدد حالات نقل الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا في انتهاك لنظام الحظر، وارتباطها بعدد من القوى الخارجية.[2]

وبلغ تدويل الأزمة ذروته خلال الهجوم على طرابلس الذي بدأ في أبريل 2019. ففي تلك المرحلة أصبح الصراع المحلي متداخلًا بصورة مباشرة مع تنافس إقليمي ودولي، وبرزت على نحو خاص أدوار تركيا وروسيا إلى جانب قوى إقليمية أخرى، حيث قدمتها أنماطًا مختلفة من المساعدة الأمنية والعسكرية إلى أطراف متنافسة، واستخدمتا خبرات وشبكات اكتسبتاها في نزاعات أخرى، ولا سيما سوريا، لإعادة توظيف المقاتلين والأدوات العسكرية في المسرح الليبي.[3]

وفي هذا السياق يشير جاي منس إلى أن الاهتمام التركي والروسي بليبيا تجاوز مجريات الحرب الأهلية ذاتها، وارتبط بالموقع الجيوسياسي للبلاد ومواردها النفطية وموقعها في جنوب المتوسط وقربها من شرق البحر المتوسط. ومن ثم، مثّلت ليبيا مجالًا لاختبار القدرة على إسقاط القوة وبناء نفوذ طويل الأجل وليس مجرد ساحة لتقديم الدعم لطرف محلي.[4]

أما على المستوى الإقليمي، فقد تدخلت أطراف عربية بدرجات وأنماط مختلفة، انطلاقًا من حسابات مرتبطة بمستقبل النظام السياسي الليبي والإسلام السياسي وأمن الحدود والطاقة والتوازنات الإقليمية. وقد تضاربت أهداف القوى المتدخلة أسهم في تعميق الانقسام بين الأطراف المحلية وتحويل ليبيا إلى ساحة لتصفية خلافات أوسع نطاقًا[5]. وقد أدى ذلك إلى نشوء علاقة تبادلية بين الداخل والخارج؛ فالأطراف الليبية لم تكن مجرد أدوات سلبية للقوى الخارجية، وإنما وظفت بدورها التنافس الدولي للحصول على الدعم وتعزيز مواقعها في الصراع المحلي. وبذلك أصبح الفاعل الداخلي قادرًا على استدعاء المساندة الخارجية، بينما استخدمت القوى الخارجية علاقاتها المحلية لتعزيز نفوذها وتحقيق مصالحها الإقليمية. وهو ما يفسر صعوبة تنفيذ حظر الأسلحة المفروض منذ عام 2011. فالحظر لا يواجه مشكلة تقنية في مراقبة الحدود فقط، بل يصطدم بتعارض مصالح دول قادرة على توفير المعدات أو الخدمات العسكرية للأطراف المحلية. وقد ظلت مسألة

---

[1] مراد صافو وإدريس عطية، «التدخل الدولي ومسؤولية الحماية في الأزمة الليبية»، ***أبحاث قانونية وسياسية*** 6، العدد 2 (2021): 501–522؛ طارق تاحي، «دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا: التدخل العسكري لحلف الناتو نموذجًا»، *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* 14، العدد 2 (2022): 262–270.

[2] United Nations Security Council, *Final Report of the Panel of Experts on Libya*, S/2024/914 (New York: United Nations, December 2024).

[3] Abdullah Al-Jabassini and Emadeddin Badi, "The Making of Rivals and Strange Bedfellows: Patterns of Turkish and Russian Security Assistance in the Syrian and Libyan Civil Wars," ***Mediterranean Politics*** 29, no. 4 (2024): 501–527.

[4] Jay Mens, "Blue Homelands and Red Strongholds: The Libyan Civil War in Turkish and Russian Strategy," ***Comparative Strategy*** 41, no. 4 (2022): 370–387.

[5] إسلام أمين مصمودي وراضية مزاني، «طبيعة التدخل الإقليمي في ليبيا: المحور الخليجي–المصري نموذجًا»، ***مجلة العلوم الإنسانية*** 22، العدد 2 (2022): 100–109؛ سارة بوحادة وأمال بلحميتي، «التداعيات الإقليمية للتدخل الأجنبي في ليبيا»، ***السياسة العالمية*** 4، العدد 2 (2020): 181–203.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إنفاذ الحظر موضع نقاش داخل مجلس الأمن حتى عام 2026، إذ يتفق أعضاء المجلس عمومًا على أهميته لاستقرار ليبيا لكنهم يختلفون بشأن الأدوات المستخدمة لتنفيذه وفاعلية بعض آليات المراقبة[1].

ويبرز استمرار وجود المقاتلين والقوى الأجنبية مؤشرًا آخر على رسوخ تدويل الأزمة. فقد نص اتفاق وقف إطلاق النار في 23 أكتوبر 2020 على خروج المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية خلال ثلاثة أشهر، ثم تبنت اللجنة العسكرية المشتركة "5+5" في أكتوبر 2021 خطة لتنفيذ الانسحاب بصورة تدريجية ومتوازنة ومتزامنة. ورغم إحراز بعض التقدم التنظيمي لم يتحقق الانسحاب الكامل، وظلت البعثة الأممية حتى 2026 تقدم الدعم لتنفيذ خطة خروج القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين الأجانب[2]. وتؤكد نتائج فريق الخبراء لعام 2026 استمرار البعد العابر للدول. فقد وثق التقرير بقاء مقاتلين سوريين في مواقع عسكرية في غرب ليبيا وشرقها وجنوبها، كما رصد استخدام الأراضي الليبية لنقل مقاتلين إلى النزاع السوداني، بما يشير إلى أن ليبيا لم تعد مجرد وجهة للمقاتلين الأجانب بل أصبحت أيضًا نقطة عبور وقاعدة لوجستية مرتبطة بصراعات إقليمية أخرى[3].

ومن ثم، ترى الباحثة أن تدويل الأزمة مرَّ بتحول جوهري، من تدخل دولي مباشر لإدارة أزمة عام 2011 إلى تنافس مستدام على النفوذ داخل دولة منقسمة. وقد جعل ذلك إنهاء الأزمة مرتبطًا ليس فقط بالتوافق بين الأطراف الليبية، وإنما أيضًا بقدرة القوى الخارجية على الوصول إلى حد أدنى من التوافق يسمح بتطبيق التسوية السياسية. وهو ما يفسر عودة "مسار برلين" إلى الواجهة. ففي يونيو 2025 أُعيد تنشيط لجنة المتابعة الدولية الخاصة بليبيا بمشاركة عدد كبير من القوى الدولية والإقليمية، شملت الجزائر ومصر والصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وقطر وروسيا والسعودية وتركيا والإمارات والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة. ويعكس اتساع قائمة المشاركين حجم التداخل الخارجي في الأزمة، كما يكشف في الوقت ذاته إدراكًا بأن التسوية الليبية تحتاج إلى توافق دولي موزون للتوافق المحلي[4].

ثانيا. أثر التدخلات الخارجية في سياسات دول الجوار

لم تتعامل دول الجوار مع التدخل الخارجي في ليبيا بوصفه قضية تخص السيادة الليبية وحدها؛ إذ ارتبطت به مباشرة تحولات في موازين القوى والتهديدات العسكرية والتحالفات المحيطة بها. ولذلك كان للتنافس الدولي والإقليمي أثر مهم في تحديد درجة انخراط كل دولة في الأزمة وأدواتها السياسية والأمنية. فبالنسبة إلى مصر، أدى تصاعد الدور التركي في غرب ليبيا خلال عامي 2019 و2020 إلى زيادة البعد الاستراتيجي للأزمة في الحسابات المصرية. ولم تعد القاهرة تنظر إلى الملف من زاوية مكافحة الجماعات المسلحة وتأمين الحدود الغربية فقط، بل أصبحت التطورات الليبية مرتبطة أيضًا بتوازن القوى الإقليمي وبالتنافس في شرق المتوسط. وقد أسهم ذلك في رفع مستوى الانخراط المصري في المسار الليبي سياسيًا وأمنيًا وفي تشديد موقف القاهرة من إمكانية حدوث تحولات عسكرية كبيرة قرب حدودها. وبذلك أدى التدخل الخارجي إلى توسيع مفهوم التهديد المصري، من تهديد أمني يأتي من داخل ليبيا إلى تهديد جيوسياسي مرتبط بإمكان تغير موازين القوى الإقليمية نتيجة وجود قوى خارجية ذات قدرات عسكرية على الأراضي الليبية أو بالقرب منها.

أما الجزائر فقد اتخذت موقفًا مختلفًا نسبيًا، فقد رأت في تصاعد التدخلات الأجنبية عاملًا يهدد سيادة ليبيا، ويقلل من قدرة دول المنطقة على إدارة الأزمة، ويزيد احتمالات تقسيمها أو تحويلها إلى ساحة صراع طويل الأجل. ومن ثم، ركزت السياسة الجزائرية على رفض الحل العسكري والتدخلات الخارجية، والدعوة إلى تسوية ليبية تقودها الأطراف الوطنية في إطار المسار الأممي. وقد كان تنامي الدور الأجنبي من العوامل

[1] Security Council Report, "Libya, June 2026 Monthly Forecast," June 1, 2026

[2] United Nations Support Mission in Libya, "Unified Security Institutions and Implementation of the Ceasefire Agreement," 2026.

[3] United Nations Security Council, ***Final Report of the Panel of Experts on Libya***, S/2026/224 (New York: United Nations, March 24, 2026), paras. 38–40.

[4] United Nations Support Mission in Libya**, "Statement by the Co-Chairs of the International Follow-up Committee on Libya**," Berlin, June 20, 2025.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التي دفعت الجزائر إلى تكثيف مبادراتها الدبلوماسية بهدف منع انتقال مركز إدارة الأزمة بالكامل إلى القوى غير الإقليمية[1].

إلا أن هذه السياسة واجهت مفارقة واضحة فالجزائر تحتاج إلى رفض التدخل الخارجي من حيث المبدأ، لكنها لا تستطيع تجاهل أن الوصول إلى تسوية مستدامة يتطلب التعاون مع القوى الدولية الموجودة بالفعل داخل معادلة الأزمة. ولذلك اتجهت عمليًا إلى الجمع بين الدفاع عن الملكية الليبية والإقليمية للعملية السياسية، وبين الانخراط في الأطر الدولية التي أصبحت جزءًا من إدارة الأزمة.

أما تونس، فقد تأثرت بصورة مختلفة إذ فرض القرب الجغرافي والاعتماد الاقتصادي المتبادل مع ليبيا ضرورة المحافظة على قنوات اتصال مع مختلف الأطراف، في الوقت الذي أدى فيه تصاعد التدخلات الخارجية إلى زيادة المخاطر الأمنية على الحدود. ومن ثم، اتجهت تونس إلى الجمع بين حماية أمنها الحدودي والحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا مع دعم التسوية السياسية باعتبارها الطريق الأكثر اتساقًا مع مصالحها الأمنية والاقتصادية[2]. وبمقارنة الدول الثلاث يتبين أن التدخلات الخارجية لم تنتج استجابة إقليمية موحدة وإنما دفعت كل دولة إلى إعادة تعريف مصالحها وفق موقعها الجغرافي وطبيعة التهديدات التي تواجهها وعلاقاتها الدولية. وهو ما يفسر استمرار صعوبة بناء سياسة مغاربية موحدة تجاه الأزمة الليبية.

ثالثا. معوقات بناء مقاربة إقليمية مشتركة

رغم تعدد المبادرات والآليات الإقليمية والدولية المرتبطة بالأزمة الليبية، فإن بناء مقاربة أمنية إقليمية مشتركة يواجه مجموعة من المعوقات البنيوية.

1) اختلاف إدراكات التهديد

لا تنظر دول الجوار إلى الأزمة الليبية بالطريقة نفسها، فمصر تركز بصورة كبيرة على أمن الحدود ومنع انتقال الجماعات المسلحة، بينما تعطي الجزائر وزنًا أكبر لمبدأ عدم التدخل والحفاظ على وحدة الدولة الليبية، في حين ترتبط الأولويات التونسية بصورة أكبر بتداخل الأمن مع التجارة والهجرة وحركة السكان. وفي دول الجنوب، تتداخل التهديدات القادمة من ليبيا مع أزمات داخلية أخرى بما يجعل من الصعب فصل أثر الأزمة الليبية عن بقية مصادر عدم الاستقرار. ولذلك فإن الاتفاق على مفهوم موحد للتهديد يمثل شرطًا أساسيًا لبناء استجابة مشتركة.

2) اختلاف العلاقات مع الأطراف الليبية

لا تتعامل دول الجوار مع الأطراف الليبية بالطريقة نفسها، كما تختلف درجة انخراطها مع المؤسسات السياسية والعسكرية والمحلية بما يؤدي إلى تفاوت في المصالح وفي تصورات الأطراف التي يمكن أن تشكل أساسًا للتسوية.

وتزداد المشكلة مع تحول العلاقات الثنائية إلى أدوات للتنافس الإقليمي، بحيث يصبح دعم طرف ليبي معين جزءًا من استراتيجية أوسع لإعادة تشكيل موازين القوى.

3) استمرار التدخلات الخارجية

يمثل الوجود الخارجي أحد أبرز القيود أمام بناء مقاربة إقليمية مستقلة، فالقوى الإقليمية والدولية تمتلك أدوات عسكرية واقتصادية ودبلوماسية تجعلها قادرة على التأثير المباشر في مسار الصراع. وبالتالي فإن أي ترتيبات إقليمية بين دول الجوار تظل معرضة للتأثر بمواقف القوى الخارجية ما لم تتوافر درجة من التوافق الدولي حول المبادئ الأساسية للتسوية.

---

[1] عبد اللطيف باري ولبنى العلمي، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأوضاع الإقليمية الراهنة: الملف الليبي نموذجًا، ***مجلة المفكر*** 17، العدد 2 (2022): 362–372. وانظر أيضا: ميلود بن غربي، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري في ظل التجاذبات السياسية في النظام الإقليمي المغاربي، ***مجلة قضايا معرفية*** 3، العدد 1 (2023): 108–126.

[2] United Nations Support Mission in Libya, **"Libya's 5+5 JMC and Liaison Committees Approve a Coordination Mechanism for the Withdrawal of Mercenaries and Foreign Fighters from Libya,"** February 8, 2023.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4) ضعف المؤسسات الليبية

تواجه دول الجوار مشكلة إضافية تتمثل في عدم وجود مؤسسات ليبية موحدة يمكن بناء تعاون أمني مستدام معها. فالانقسام بين المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية يجعل الاتفاقات الثنائية أو الجماعية عرضة للتغير بحسب تغير موازين القوى الداخلية. ولهذا فإن بناء أمن إقليمي مستدام يتطلب في الوقت نفسه دعم عملية توحيد المؤسسات الليبية.

5) تعدد مسارات التسوية

شهد الملف الليبي تعددًا في المبادرات والمسارات السياسية من المسار الأممي إلى مسار برلين والآليات الإقليمية والثلاثية وخطط الأمم المتحدة المتعاقبة. ولا يمثل تعدد المسارات مشكلة في ذاته لكنه يصبح معوقًا عندما تتحول المبادرات إلى أطر متنافسة أو عندما تسعى الدول إلى استخدامها لتعزيز نفوذها بدل دمجها في عملية واحدة.

وقد حاولت الأمم المتحدة معالجة هذا الخلل من خلال إعادة تنشيط مسار برلين في يونيو 2025 ليكون آلية تنسيق دولية تدعم العملية الليبية التي تقودها الأمم المتحدة، وتجمع القوى ذات المصالح والرؤى المختلفة حول إطار مشترك[1].

6) ضعف أدوات الإنفاذ والمساءلة

يتمثل عائق آخر في الفجوة بين الاتفاقات والقدرة على تنفيذها، فقد نص اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 على خروج المقاتلين الأجانب خلال ثلاثة أشهر إلا أن وجودهم استمر لسنوات، كما ظل حظر السلاح عرضة للانتهاكات. وهو ما يكشف أن الاتفاقات لا تتحول تلقائيًا إلى واقع ما لم توجد أدوات إنفاذ وتوافق دولي بشأن محاسبة المعرقلين. ولهذا تتضمن خريطة الطريق الأممية التي أُعلنت في أغسطس 2025 آليات وضمانات تسمح للبعثة بالبحث عن بدائل وطلب دعم مجلس الأمن إذا تعمدت أطراف تعطيل العملية السياسية[2].

7) ارتباط الأزمة الليبية بأزمات إقليمية أخرى

لم تعد ليبيا محاطة ببيئة مستقرة يمكنها عزل الأزمة، فقد شهد السودان حربًا واسعة منذ عام 2023، كما تعرض الساحل الأفريقي لتحولات سياسية وأمنية حادة بما يؤدي لتشتيت قدرات دول الجوار وإلى إنشاء مساحات جديدة لحركة الجماعات المسلحة والأسلحة والمقاتلين. وتؤكد نتائج فريق الخبراء لعام 2026 هذا الترابط، إذ رصد استخدام الأراضي الليبية قاعدة لوجستية مرتبطة بالصراع السوداني، وهو ما يدل على تحول ليبيا ومحيطها إلى شبكة من الأزمات المتفاعلة بدل سلسلة من النزاعات المنفصلة[3].

ومن ثم، فإن بناء مقاربة إقليمية مشتركة يتطلب تجاوز مفهوم "تسوية الأزمة الليبية" بمعناه الضيق إلى مفهوم أوسع لإدارة الأمن الإقليمي المترابط، بحيث يشمل أمن الحدود والمقاتلين الأجانب والاقتصادات غير المشروعة والمصالحة والتنمية والتنسيق بين شمال أفريقيا والساحل.

رابعا. سيناريوهات الأزمة وانعكاساتها المستقبلية على دول الجوار

استنادًا إلى عدد من المتغيرات القائمة وفي مقدمتها استمرار الانقسام المؤسسي، ومدى تطبيق خريطة الطريق الأممية، ومستوى التوافق بين القوى الخارجية، وقدرة الفاعلين الليبيين على الحفاظ على وقف إطلاق النار، ومستقبل عملية توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية. يمكن صياغة ثلاثة سيناريوهات رئيسة على النحو التالي"

[1] United Nations Support Mission in Libya, "Statement by the Co-Chairs of the International Follow-up Committee on Libya," June 20, 2025؛ United Nations Support Mission in Libya, "Frequently Asked Questions: Political Roadmap," 2026.

[2] United Nations Support Mission in Libya, "Political Roadmap," announced August 21, 2025.

[3] United Nations Security Council, *Final Report of the Panel of Experts on Libya*, S/2026/224, paras. 38–40.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1) السيناريو الأول: التسوية السياسية التدريجية وتوحيد المؤسسات

يفترض هذا السيناريو حدوث تقدم متسلسل في خريطة الطريق التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة في أغسطس 2025، بحيث يتم التوصل إلى إطار انتخابي قابل للتطبيق وإعادة تنظيم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والاتفاق على حكومة موحدة ذات مهمة محددة، ثم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

وتقوم الخريطة الأممية على ثلاثة محاور مترابطة هي وضع إطار انتخابي قابل للتنفيذ، وتوحيد مؤسسات الدولة عبر حكومة جديدة موحدة، وتنظيم حوار مُهَيكل لمعالجة قضايا الحكم والاقتصاد والأمن والمصالحة. وقد قدرت البعثة أن تنفيذ المسار يحتاج إلى فترة إجمالية تتراوح بين 12 و18 شهرًا إذا توافرت الإرادة السياسية[1]. كما يمثل الحوار الذي عقد في يونيو 2026 والذي انتهى بعدد من التوصيات بشأن الانتخابات وتوحيد المؤسسات ومعالجة دوافع الصراع أحد المؤشرات التي يمكن البناء عليها في حال استجابت المؤسسات السياسية لهذه التوصيات[2].

لكن تحقق هذا السيناريو يتطلب عددًا من الشروط، أهمها توافق المؤسسات الليبية على القوانين الانتخابية وقبول ترتيبات السلطة التنفيذية واستمرار وقف إطلاق النار وتقدم توحيد المؤسسات الأمنية ووجود دعم دولي متماسك يمنع القوى الخارجية من استخدام حلفائها المحليين لتعطيل العملية.

ومن شأن تحقق هذا السيناريو أن ينعكس على دول الجوار من خلال خفض تكاليف تأمين الحدود وتقليص مسارات تهريب السلاح والمقاتلين وتحسين التعاون الأمني الرسمي واستعادة حركة التجارة والاستثمار والعمالة وتوسيع فرص التعاون في مشروعات الطاقة والنقل والتنمية الحدودية. كما يمكن أن يؤدي وجود حكومة موحدة إلى تحويل التعاون من العلاقة مع فاعلين محليين متفرقين إلى علاقات مؤسسية بين الدول وهو شرط أساسي لبناء منظومة أمن إقليمي أكثر استدامة. إلا أن تحقق هذا السيناريو لا يعني انتهاء جميع مصادر عدم الاستقرار فورًا؛ إذ ستظل عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة ودمج أفرادها وإعادة بناء القطاع الأمني واستعادة سيطرة الدولة على الاقتصاد غير المشروع عملية طويلة الأجل.

2) استمرار الانقسام في إطار

يقوم هذا السيناريو على استمرار الوضع القائم بصورة عامة بما يتضمن غياب الانتخابات الوطنية وبقاء المؤسسات التنفيذية والسياسية المتنافسة مع تجنب العودة إلى حرب شاملة والمحافظة على قدر نسبي من وقف إطلاق النار والتفاهمات الاقتصادية.

ويستند هذا السيناريو إلى حقيقة أن ليبيا ظلت حتى منتصف عام 2026 في حالة انسداد سياسي، رغم الجهود الأممية المتواصلة. فالتقييمات الصادرة في يونيو 2026 أشارت إلى عدم تحقيق اختراقات كبيرة في قضيتي الإطار الانتخابي والحكومة الموحدة، رغم استمرار الحوار بين الأطراف[3].كما أظهر تقرير فريق الخبراء لعام 2026 أن الجماعات المسلحة أصبحت فاعلًا رئيسًا في تشكيل نتائج الحكم من خلال أدوات القوة والتأثير السياسي والاقتصادي، وهو ما يعني نشوء مصالح قوية لدى عدد من الفاعلين في استمرار الوضع الراهن بدل الانتقال إلى نظام مؤسسي يهدد مصادر نفوذهم ومواردهم[4].

وفي ظل هذا السيناريو، قد يستمر التعاون الاقتصادي والنفطي وتتراجع مستويات الحرب المفتوحة، لكن الدولة تظل منقسمة، ويبقى السلاح موزعًا بين مؤسسات وقوى متنافسة، فيما تستمر القوى الخارجية في الحفاظ على مواقع ونفوذ داخل البلاد .وسينعكس ذلك على دول الجوار في صورة تكلفة أمنية مزمنة وليس انهيارًا أمنيًا مفاجئًا. وستظل مصر والجزائر وتونس مضطرة إلى الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من مراقبة الحدود، بينما يستمر السودان وتشاد والنيجر في مواجهة مخاطر حركة الجماعات المسلحة وشبكات الاقتصاد غير المشروع. كما سيظل التعاون الإقليمي جزئيًا ومجزأً لأن عدم وجود سلطة ليبية موحدة سيحد من إمكان توقيع وتنفيذ ترتيبات شاملة بشأن الحدود والأمن والهجرة والمقاتلين الأجانب. وفي ضوء ذلك

[1] United Nations Support Mission in Libya, “Political Roadmap,” 2025–2026.
[2] United Nations Support Mission in Libya, “Structured Dialogue Concludes, Presents Final Recommendations for Libya’s Political Process,” June 7, 2026.
[3] Ibid.
[4] United Nations Security Council, *Final Report of the Panel of Experts on Libya*, S/2026/224.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يمكن أن يظل هذا السيناريو مرتبطًا باستمرار الانقسام وعدم تحقيق تقدم كافٍ في العناصر الرئيسة لخريطة الطريق، مع بقاء وقف إطلاق النار العام ومنع تحول التوترات المتقطعة إلى حرب شاملة[1].

3) تجدد الصراع المسلح واتساع التنافس بالوكالة

يفترض السيناريو الثالث انهيار التفاهمات التي حافظت على وقف إطلاق النار النسبي، وعودة المواجهة العسكرية الواسعة بين مراكز القوة الليبية، سواء نتيجة الصراع على الحكومة والانتخابات، أو السيطرة على الموارد والمؤسسات الاقتصادية، أو انهيار ترتيبات الأمن في طرابلس، أو محاولة أحد الأطراف تغيير موازين القوة بالقوة العسكرية. ويزداد خطر هذا السيناريو عندما تقترن التوترات الداخلية بتجدد المنافسة بين القوى الخارجية. فقد أثبتت تجربة 2019–2020 أن الدعم الخارجي يمكن أن يحول صراعًا محليًا إلى مواجهة أكثر اتساعًا، عبر زيادة الإمدادات العسكرية ونقل المقاتلين وتغيير موازين القوى سريعًا. وتظل بعض المقومات التي تسمح بإعادة إنتاج هذا النمط قائمة؛ إذ لم تُوحَّد المؤسسة العسكرية والأمنية بالكامل، ولا يزال المقاتلون الأجانب موجودين، كما يحتفظ عدد من الجماعات المسلحة بقدرات مستقلة ونفوذ سياسي واقتصادي. وقد ناقش المسار الأمني للحوار الذي عقل في مايو 2026 تحديدًا مشكلات الهياكل المسلحة الموازية، وضعف الإنفاذ، وهشاشة الحدود، والتدخلات الأجنبية في تمويل الجماعات والفاعلين السياسيين، ووجود المقاتلين الأجانب والمرتزقة. ويمكن أن يكون لهذا السيناريو التأثير الأشد على دول الجوار، فعودة الحرب يمكن أن تؤدي إلى موجات جديدة من انتشار الأسلحة والمقاتلين والنزوح، وتعطل التجارة، وارتفاع الإنفاق على أمن الحدود، وزيادة نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة. وقد تواجه مصر مخاطر متزايدة على حدودها الغربية، بينما ستضطر الجزائر إلى رفع مستوى انتشارها العسكري ومواجهة ضغوط إضافية في الوقت الذي تتعامل فيه مع بيئة الساحل المتدهورة. وقد تكون تونس أكثر عرضة للآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تعطيل المعابر وحركة التجارة. أما تشاد والنيجر والسودان، فقد تواجه مخاطر أكبر مع انتقال المقاتلين والسلاح إلى بيئات تعاني أصلًا من أزمات سياسية وأمنية. وفي حال عودة الحرب بالوكالة، قد تتضاءل قدرة المؤسسات الإقليمية على التأثير أكثر، لأن القرارات الرئيسة ستنتقل مرة أخرى إلى القوى التي تمتلك أدوات عسكرية على الأرض.

بشكل عام، لا تمثل السيناريوهات الثلاثة مسارات منفصلة تمامًا؛ فقد تتحرك الأزمة من أحدها إلى الآخر أو تجمع بين عناصر منها في الوقت ذاته. فقد يستمر الانقسام السياسي بينما يتحقق تقدم في بعض الملفات الاقتصادية أو قد تُجرى انتخابات من دون نجاح كامل في توحيد القطاع الأمني كما يمكن أن تقع مواجهات محلية من دون انهيار وقف إطلاق النار على المستوى الوطني.

هنا تجدر الإشارة لوجود تناقض بين فرص التسوية وعوامل استمرار الوضع القائم. فمن ناحية، ما تزال خريطة الطريق الأممية قائمة، وقد اكتمل الحوار المهيكل، كما أُعيد تنشيط مسار برلين لتوفير دعم خارجي للعملية السياسية. ومن ناحية أخرى، لا تزال القضايا الأساسية المتعلقة بالإطار الانتخابي والحكومة الموحدة والانقسام الأمني من دون حل حاسم. ومن ثم، فإن الانتقال إلى سيناريو التسوية السياسية يظل ممكنًا إذا تزامن توافق داخلي مع دعم دولي منسق، بينما يرتبط استمرار "الجمود المدار" باستمرار العوامل المؤسسية والسياسية القائمة. أما السيناريو العسكري فيظل خطرًا قائمًا، خاصة في حال فشل المسار السياسي وعودة الأطراف المحلية أو الخارجية إلى محاولة تعديل التوازنات باستخدام القوة.

الخاتمة

تكشف الدراسة أن الأزمة الليبية لم تعد نزاعًا داخليًا محدود الأثر، وإنما تحولت إلى مصدر مستمر لإعادة تشكيل البيئة الأمنية والسياسية في محيطها العربي والأفريقي. وقد أظهر التحليل أن انتقال التداعيات لم يحدث عبر قناة واحدة، بل من خلال تفاعل مجموعة من الآليات، شملت انتشار الأسلحة والمقاتلين، وتوسع أنشطة التهريب والجريمة المنظمة، وحركة المهاجرين، وتداخل الشبكات الاجتماعية والاقتصادية العابرة للحدود، إلى جانب التدخلات الإقليمية والدولية في الصراع الليبي.

[1] United Nations Support Mission in Libya, “Statement on the Fifth Anniversary of the Signature of the Ceasefire Agreement,” October 23, 2025؛ Security Council Report, “Libya, June 2026 Monthly Forecast.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وأثبتت الدراسة كذلك أن استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي والأمني داخل ليبيا يرتبط باستمرار الضغوط التي تواجه دول الجوار فكلما ظلت مؤسسات الدولة الليبية منقسمة وضعفت قدرتها على ضبط المجالين الأمني والحدودي اتسعت مساحة الفاعلين غير الدولتيين والاقتصادات غير الرسمية، وأصبح التعامل مع التداعيات الإقليمية أكثر تعقيدًا. وفي المقابل، فإن تأمين الحدود وحده لا يعالج مصادر التهديد بصورة مستدامة، ما لم يقترن بإعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية وتوحيدها.

كما بينت المقارنة بين مصر والجزائر وتونس والسودان وتشاد والنيجر أن القرب الجغرافي من ليبيا لا يؤدي بالضرورة إلى تبني سياسات متطابقة، فقد اختلفت الاستجابات تبعًا لاختلاف طبيعة الحدود ومصادر التهديد والمصالح الاقتصادية والأمنية والقدرات المؤسسية والعلاقات مع القوى الإقليمية والدولية. ومن ثم، فإن بناء سياسة إقليمية مشتركة يتطلب الانتقال من الاستجابات الوطنية المنفردة إلى آليات تنسيق أكثر انتظامًا ووضوحًا.

أما على مستوى المنظمات الإقليمية، فقد كشفت الدراسة عن فجوة بين الشرعية السياسية والقدرة التنفيذية. فقد اضطلعت جامعة الدول العربية بدور مهم في المرحلة الأولى من الأزمة بينما حافظ الاتحاد الأفريقي على أولوية الوساطة والمصالحة، في حين ظل اتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء محدودي التأثير. وتؤكد هذه النتيجة أن القرب الجغرافي أو العضوية المؤسسية لا يكفيان لإنتاج فاعلية جماعية من دون توافق سياسي وأدوات تنفيذ ومتابعة.

وبذلك تخلص الدراسة إلى أن الأزمة الليبية تمثل حالة نموذجية للتفاعل بين ضعف الدولة والاعتماد الأمني المتبادل داخل الإقليم؛ إذ لا يمكن فصل مسار الأمن الليبي عن أمن دول الجوار كما لا يمكن معالجة التداعيات العابرة للحدود من خلال إجراءات أمنية منفردة لا تترافق مع معالجة الجذور المؤسسية والسياسية للأزمة.

بشكل عام، أظهرت نتائج الدراسة دعم الفرضية الرئيسة، إذ كشفت عن ارتباط بين استمرار الانقسام السياسي والأمني وضعف مؤسسات الدولة الليبية وبين استمرار التداعيات الأمنية والسياسية على دول الجوار، ولا سيما في مجالات انتشار الأسلحة والمقاتلين والأنشطة غير المشروعة. غير أن هذه العلاقة تظل مركبة، وتتفاعل معها عوامل داخلية وإقليمية أخرى، خاصة في دول الساحل والسودان. كما دعمت النتائج الفرضية المتعلقة بانتشار الأسلحة والمقاتلين والشبكات الإجرامية العابرة للحدود، مع التأكيد على أن الأزمة الليبية تمثل أحد العوامل المفسرة لهذه الظواهر وليست العامل الوحيد فيها.

وأثبتت المقارنة بين دول الجوار صحة الفرضية الخاصة بتباين استجاباتها للأزمة، نتيجة اختلاف مصادر التهديد والمصالح والقدرات والعلاقات مع القوى الإقليمية والدولية. كذلك دعمت النتائج الفرضية المتعلقة بأثر التدخلات الخارجية في تعقيد مسار التسوية وإضعاف قدرة دول الجوار على صياغة مقاربة مشتركة، نتيجة ارتباط الصراع الليبي بتنافس إقليمي ودولي متعدد الأطراف.

كما أظهرت الدراسة أن فاعلية المنظمات الإقليمية في التعامل مع الأزمة ترتبط بدرجة التوافق السياسي بين أعضائها وبامتلاكها أدوات تنفيذية ومؤسسية مناسبة؛ إذ لا تكفي الشرعية أو الأطر المؤسسية وحدها لإنتاج استجابة إقليمية فعالة. وبوجه عام، تؤكد نتائج اختبار الفرضيات أن التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية نتاج تفاعل مجموعة من المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية والمؤسسية، ولا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد بصورة منفردة.

التوصيات

1) اعتماد مقاربة إقليمية متكاملة تربط بين أمن الحدود، ومكافحة تهريب السلاح والبشر، ومواجهة الجريمة المنظمة، ودعم بناء مؤسسات الدولة الليبية.
2) دعم توحيد المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية الليبية، مع إعطاء الأولوية للترتيبات المؤسسية القادرة على فرض القانون ومساءلة الفاعلين المسلحين.
3) تطوير آلية تنسيق دائمة بين مصر والجزائر وتونس والسودان وتشاد والنيجر لتبادل المعلومات المتعلقة بالحدود والجماعات المسلحة والتهريب والهجرة غير النظامية.
4) تعزيز التنسيق بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وتجنب تعدد المبادرات غير المنسقة التي قد تزيد من تجزؤ جهود التسوية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5) ربط سياسات ضبط الحدود ببرامج اقتصادية وتنموية في المناطق الحدودية، بما يقلل الحوافز الاقتصادية للانخراط في شبكات التهريب والجريمة المنظمة.
6) تطوير آليات إقليمية لرصد حركة الأسلحة والمقاتلين الأجانب والمرتزقة، مع دعم تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار وخطط الانسحاب التدريجي للقوات والمقاتلين الأجانب.
7) تعزيز تبادل البيانات بشأن الهجرة غير النظامية وحماية المهاجرين واللاجئين، مع الجمع بين الاعتبارات الأمنية والالتزامات الإنسانية والقانونية.
8) دعم المسار السياسي الليبي-الليبي الذي تيسره الأمم المتحدة، مع التركيز على قابلية تنفيذ الترتيبات الانتخابية وتوحيد المؤسسات، بدل الاكتفاء بإنتاج اتفاقات سياسية جديدة.
9) إجراء دراسات دورية تقيس أثر التطورات داخل ليبيا في أمن كل دولة من دول الجوار، بما يسمح بتحديث سياسات الأمن الإقليمي وفق مؤشرات قابلة للقياس.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

1. أبو فارة، يوسف أحمد، ***إدارة الأزمات: مدخل متكامل*** (الأردن: الإثراء للنشر والتوزيع)، 2009.
2. أمغار، سيلية. «تأثير السلاح الليبي على الأمن في منطقة الساحل، ***المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية***، 11، العدد 2 (2018): 105–115.
3. الطيب، حمدان محمد، ***محاضرات في مقياس الأزمات الدولية*** (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2025).
4. باري، عبد اللطيف، ولبنى العلمي. «السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأوضاع الإقليمية الراهنة: الملف الليبي نموذجًا، ***مجلة المفكر***، 17، العدد 2 (2022): 362–372.
5. برباش، رتيبة. «المقاربة الجزائرية في إدارة الأزمة الليبية: الأبعاد، التداعيات والجهود، ***أبحاث قانونية وسياسية***، 7، العدد 2 (2022): 307–324.
6. بلماحي، محمد أمين، وعبد الحكيم بن بختي. «تهديدات بناء الأمن الوطني الجزائري في ظل الأزمة الليبية، ***السياسة العالمية*** 7، العدد 2 (2023): 817–830.
7. بوحادة، سارة، وأمال بلحميتي. «التداعيات الإقليمية للتدخل الأجنبي في ليبيا، ***السياسة العالمية***، 4، العدد 2 (2020): 181–203.
8. بوزيدي، شيطر محمد. «أبعاد التدخل الخارجي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، ***حوليات جامعة الجزائر***، 36، العدد 3 (2022): 162–182.
9. بوستي، توفيق. «المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*** 10، العدد 3 (2021): 685–697.
10. بومليك، نوال، البعد الإقليمي للأزمة الليبية وفق منظور مدرسة كوبنهاغن، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، 12، العدد 2 (2021): 654–671.
11. بونيف، سامي محمد. «الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011، ***دفاتر السياسة والقانون***، 12، العدد 1 (2020): 241–262.
12. تاحي، طارق. «دور المتغير الخارجي في فشل الدولة في ليبيا: التدخل العسكري لحلف الناتو نموذجًا، ***الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية***، 14، العدد 2 (2022): 262–270.
13. خروبي بزارة، عمر. «التسوية السياسية كمقاربة استراتيجية للدبلوماسية الجزائرية لإنهاء الصراع على السلطة في ليبيا، ***المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*** ، 11، العدد 1 (2026): 904–920.
14. دريسي، حنان. «الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على دول الجوار: تجارة السلاح أنموذجًا، ***مجلة البحوث السياسية والإدارية***، 6، العدد 1: 133–140.
15. زويوش، حسام الدين، ورشيد عثامنة. «التعاون الأمني المغاربي في مواجهة تهديدات الأزمة الليبية، ***مجلة العلوم الإنسانية*** 21، العدد 2 (2021): 212–228.
16. سحنين، هبري، وميلود ولد الصديق. «الأزمة في ليبيا وأثرها على الأمن القومي الجزائري، ***مجلة الدراسات الحقوقية***، 8، العدد 1 (2021): 469–492.
17. صافو، مراد، وإدريس عطية. «التدخل الدولي ومسؤولية الحماية في الأزمة الليبية، ***أبحاث قانونية وسياسية***، 6، العدد 2 (2021): 501–522.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

18. صايج، مصطفى. «الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس، ***المجلة الجزائرية للسياسة العامة*** 2، العدد 1 (2014): 36–43.
19. قشي، عشور. «الأمن الإقليمي: إطار نظري .«*المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* 11، العدد 2 (2022): 40–54.
20. لخضري، منصور. الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي، ***مجلة البحوث والدراسات العلمية*** 6، العدد 2 (2012): 166–186.
21. مصمودي، إسالم أمين، وراضية مزاني. «طبيعة التدخل الإقليمي في ليبيا: المحور الخليجي–المصري نموذجًا، ***مجلة العلوم الإنسانية*** 22، العدد 2 (2022): 100–109.
22. مغربي، ميلود بن غربي، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري في ظل التجاذبات السياسية في النظام الإقليمي المغاربي، ***مجلة قضايا معرفية*** 3، العدد 1 (2023): 108–126.

ثانيًا: المراجع الأجنبية والتقارير الدولية

1. African Union. “African Union High-Level Ad Hoc Committee Meeting on Libyan National Reconciliation.” February 14, 2025.
2. _____. “The African Union Announces the Composition of the Ad Hoc High-Level Committee on Libya.” March 10, 2011.
3. Al-Jabassini, Abdullah, and Emadeddin Badi. “The Making of Rivals and Strange Bedfellows: Patterns of Turkish and Russian Security Assistance in the Syrian and Libyan Civil Wars.” *Mediterranean Politics* 29, no. 4 (2024): 501–527.
4. Arab Maghreb Union. “The Treaty of Marrakech.” February 17, 1989.
5. Bakrania, Shivit. *Libya: Border Security and Regional Cooperation*. Birmingham: Governance and Social Development Resource Centre, University of Birmingham, 2014.
6. Buzan, Barry, and Ole Wæver. *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
7. _____, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998.
8. Community of Sahel-Saharan States. “Organs and Institutions.” Accessed August 4, 2026.
9. Council of the European Union. “EUBAM Libya: Council Extends Mandate for Two Further Years.” June 26, 2025.
10. Glanville, Luke. “Intervention in Libya: From Sovereign Consent to Regional Consent.” *International Studies Perspectives* 14, no. 3 (2013): 325–342.
11. International Organization for Migration. *Libya Migrant Report 62: March–April 2026*. Displacement Tracking Matrix, 2026.
12. Lacher, Wolfram. *Libya’s Fractious South and Regional Instability*. SANA Dispatch no. 3. Geneva: Small Arms Survey, 2014.
13. Lake, David A., and Donald Rothchild, eds. *The International Spread of Ethnic Conflict: Fear, Diffusion, and Escalation*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.
14. Meddeb, Hamza. *The Volatile Tunisia-Libya Border: Between Tunisia’s Security Policy and Libya’s Militia Factions*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2020.
15. Mens, Jay. “Blue Homelands and Red Strongholds: The Libyan Civil War in Turkish and Russian Strategy.” *Comparative Strategy* 41, no. 4 (2022): 370–387.
16. Mezran, Karim, and Elissa Miller. *Libya: From Intervention to Proxy War*. Washington, DC: Atlantic Council, 2017.
17. Mühlberger, Wolfgang. “Egypt’s Foreign and Security Policy in Post-R2P Libya.” *The International Spectator* 51, no. 2 (2016): 99–112.
18. Omorogbe, Eki Yemisi. “The African Union, Responsibility to Protect and the Libyan Crisis.” *Netherlands International Law Review* 59, no. 2 (2012): 141–163.
19. Salehyan, Idean, and Kristian Skrede Gleditsch. “Refugees and the Spread of Civil War.” *International Organization* 60, no. 2 (2006): 335–366.
20. Shaw, Scott. “Fallout in the Sahel: The Geographic Spread of Conflict from Libya to Mali.” *Canadian Foreign Policy Journal* 19, no. 2 (2013): 199–210.
21. Strazzari, Francesco. “Libyan Arms and Regional Instability.” *The International Spectator* 49, no. 3 (2014): 54–68.
22. Thieux, Laurence. “The Dilemmas of Algerian Foreign Policy since 2011: Between Normative Entrapment and Pragmatic Responses to the New Regional Security Challenges.” *The Journal of North African Studies* 24, no. 3 (2019): 426–443.
23. United Nations Office on Drugs and Crime. *Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment*. Vienna: United Nations Office on Drugs and Crime, 2013.
24. _____. *Final Report of the Panel of Experts on Libya*. S/2024/914. New York: United Nations, December 2024.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

25. _____. *Final Report of the Panel of Experts on Libya*. S/2026/224. New York: United Nations, March 24, 2026.
26. _____. *Resolution 1970 (2011)*. S/RES/1970. February 26, 2011.
27. _____. *Resolution 1973 (2011)*. S/RES/1973. March 17, 2011.
28. _____. *Resolution 2009 (2011)*. S/RES/2009. September 16, 2011.
29. _____. *Resolution 2095 (2013)*. S/RES/2095. March 14, 2013.
30. _____. *Resolution 2174 (2014)*. S/RES/2174. August 27, 2014.
31. _____. *Resolution 2819 (2026)*. S/RES/2819. April 14, 2026.
32. United Nations Support Mission in Libya. "Frequently Asked Questions: Political Roadmap." 2026.
33. United Nations Support Mission in Libya. "Libya's 5+5 JMC and Liaison Committees Approve a Coordination Mechanism for the Withdrawal of Mercenaries and Foreign Fighters from Libya." February 8, 2023.
34. _____ "Political Roadmap." 2025–2026.
35. _____ "Statement by the Co-Chairs of the International Follow-up Committee on Libya." Berlin, June 20, 2025.
36. _____ "Statement on the Fifth Anniversary of the Signature of the Ceasefire Agreement." October 23, 2025.
37. _____ "Structured Dialogue Concludes, Presents Final Recommendations for Libya's Political Process." June 7, 2026.
38. _____ "Unified Security Institutions and Implementation of the Ceasefire Agreement." 2026.
39. _____ "United Nations Welcomes the JMC's Signing of Action Plan for the Withdrawal of Mercenaries, Foreign Fighters and Foreign Forces." October 8, 2021.
40. _____ "UNSMIL Welcomes Agreement between Libyan Parties on Permanent Countrywide Ceasefire Agreement." October 23, 2020.
41. World Bank. *The Long Road to Inclusive Institutions in Libya: A Sourcebook of Challenges and Needs*. Accessed August 3, 2026.
42. Security Council Report. "Libya, June 2026 Monthly Forecast." June 1, 2026.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).